ثم خيار الرؤية ثم خيار العيب شراء ما لم يره جايز كما اذا اشترى زيتا في زق او برا في جوالق او درة في حقة او لؤلؤا في كم والتقدا على انه موجود في ملكه ولم ير المشتري شيا من ذلك صح البيع عندنا خلافا للشافعي وله اي للمشتري الذي لم يره اذا رآه وان رضي قبله بان قال رضيت ولا خيار لمن باع ولم يره بان ورث شيا فباعه قبل الرؤية بما يبطله خيار الشرط وكفت رؤية وجه الصبرة ووجه الرقيق مطلقا سواء كان رجلا او امراة والنظر الى غير الجسد لا يبطل الخيار ووجه الدابة وكفلها وشرط بعضهم رؤية القوايم في دواب الركوب وعند محمد رؤية الوجه تكفي وعن ابي يوسف ان نظر الى وجه الدابة لا يبطل الخيار حتى ينظر الى كفلها ايضا وفي شاة اللبن لابد من

النظر

النظر الى ضرعها وفيما يطعم لابد الزوق وعن ابي حنيفة ان في البرذون والبغل والحمار يشترط رؤية الحافر والذنب ايضا وكفت رؤية ظاهر الثوب مطويا وعن زفر لابد من نشره ورؤية كله قالوا هذا اذا كان المرئي في طي الثوب ما لا يكون مقصودا اما اذا كان فيه ما يكون مقصودا كالعلم لا يسقط خياره ما لم ير موضع العلم وكفت رؤية داخل الدار وفي عامة الروايات اذا رأى صحن الدار فلا خيار له وان لم ير بيوتها وكذا اذا رأى خارج الدار واشجار البستان من خارج وعند زفر لا من رؤية داخل البيوت وهو الصحيح وقيل في الدار يشترط المقصود حتى لو كان في الدار بيتان شتويا وصيفيا ان وبيت طابق يشترط رؤية الدار ولا يشترط رؤية المطبخ والمزبلة والعلو

يعتبر رؤية ما هو الكل كما يشترط رؤية الدار ح

الا اذا كان العلو مقصودا وبعضهم ح

Copyright © King Saud University